في اجتماع موسع لجمعية المصدرين العراقيين:

الدعوة لدعم وتنمية الصادرات العراقية وإعطائها أولوية مرجحة.

اعداد- سعاد عباس راشد

انعقد أواخر الاسبوع الماضي اجتماع موسع للهيئة العامة لجمعية المصدرين العراقيين التي بدأت اعمالها مؤخراً بعد فترة من المخاض التي جمعت عدداً من المصدرين والمستوردين العراقيين الذين مارسوا العمل الشخصي خلال فترة طويلة برغم التوجهات السلبية المعقدة التي مارسها النظام السابق على مدى عقود عديدة.
ومع ان النشاط التصديري يشكل محوراً اساسياً في العمل الاقتصادي الوطني، فقد ظل هذا النشاط متخلفاً للغاية في العراق ومقتصراً على الصادرات النفطية، فضلاً عن بعض الخامات والمواد الاولية والسلع المصنفة القليلة جداً والمحاصيل الزراعية التي تكتسب سمعة معروفة في الخارج، مثل الرز العنبر.
ولهذا اتجهت الجهود لدعم النشاط التصديري بعد سقوط النظام وانبثقت جمعية المصدرين العراقيين التي سجلت بشكل رسمي بوصفها احدى المنظمات الاقتصادية المهنية الشخصية غير الحكومية التي تتمتع باستقلال مادي واداري وشخصية معنوية لا تهدف الى الربح ويتمثل فيها القطاع الخاص والمختلط والعام في مجال الاستيراد والتصدير.

الجمعية اتخذت أبعادها العملية في الساحة الوطنية.. ومن المؤمل ان تسهم لدور اكثر فاعلية

وقد ترأس الاجتماع السيد ثابت محمد حسن البلداوي بوصفه مؤسساً للجمعية التي انبثقت عن هيئتها العامة لجنة تحضيرية تضم عدداً من النشطاء المصدرين في المجالات المختلفة.
وطرح السيد البلداوي خلال الاجتماع اطاراً عاماً لبرنامج عمل مستقبلي يركز على ما يلي:
- العمل على تعزيز وتنمية القدرات الفنية والاقتصادية للمصدرين/ المستوردين العراقيين من خلال المشاركة في المؤتمرات المحلية الخارجية.
-القيام بتقديم افضل السبل لتعريف المستورد والمصدر العراقي بالتعليمات التي تنظم عمله، لتفادي أي ضرر مادي او معنوي واعتماد محامين دوليين للجمعية لحماية المصدر والمستورد العراقي.
- فتح دورات تأهيلية للسادة اعضاء الجمعية ومنتسبيها في مجال فن التعاقد والتسويق والمراسلات والعلاقات وفتح دورات في مجال تنمية القدرات اللغوية لرجال الاعمال وتعريفهم بالمصطلحات التجارية العلمية الخارجية لاسيما في اللغات الاجنبية الحيوية وبصفة خاصة الانكليزية.
- عمل موقع خاص بالجمعية على شبكة الانترنيت يكون نافذة على عالم الاقتصاد الحر.
تشجيع المصدرين والمستوردين للمساهمة في تأسيس مشاريع استثمارية تنموية تساهم في عملية التصدير واستغلال المواد الاولية المحلية المتاحة.
- انشاء مجمعات حديثة للمستوردين للخزن والتسويق من خلال اقامة شركة استثمارية متخصصة بذلك يساهم فيها اعضاء الجمعية.
- اقامة المعارض المحلية والدولية والمراكز التجارية او المشاركة فيها وانشاء بنك معلومات ينظم نشاطهم التجاري.
توثيق العلاقات ومعالجة النزاعات التي قد تحدث بين المصدرين والمستوردين العراقيين واقرانهم في دول العالم من خلال اقامة مجالس مشتركة مع المنظمات والاتحادات والغرف التجارية والصناعية.
- اعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية للمشاريع ذات الطابع التصديري.
- العمل على حماية المستورد العراقي من خلال اعداد دراسات اقتصادية لحاجة السوق المحلية وإطلاعه على آخر المنتجات العالمية.
- اصدار صحيفة أسبوعية او مجلة شهرية تعنى بشؤون المال والاعمال في الاسواق المحلية والدولية.
- العمل من اجل حماية المصدر من استغلال المستورد الخارجي من خلال اعتماد التعامل المصرفي والمختبري ومراعاة انظمة وقوانين الدولة المصدرة والمستوردة.

خطة عمل واسعة للانطلاق نحو مستقبل افضل لصادراتنا الوطنية غير النفطية

اسواقنا مثقلة بالسلع رديئة النوعية والمواطن هو الضحية

البصرة- عبد الحسين الغراوي

الاسواق في البصرة خاصة المحال التجارية في شارع الكويت وهو اكبر سوق للاجهزة الكهربائية والمنزلية اصبحت هذه الاسواق او المحال التجارية اكبر مروج للبضائع الرديئة التي يتهافت على شرائها المواطنون ومن هذه الاجهزة الثلاجات والمجمدات والغسالات، والاجهزة الصوتية واجهزة الانارة والمدافئ النفطية الكهربائية واجهزة التلفزيون بمختلف انواعها .. وبمجرد ان يشتري المواطن حاجته من هذه الاجهزة حتى يجد نفسه امام خدعة صناعتها- وبالتالي عطلها حيث تستورد هذه الاجهزة تحت مسميات الشركات العالمية المعروفة بمتانة صناعتها .. عندئذ يقع المواطن ضحية هذه الصناعات الرديئة غير المعمرة!!. في حين نجد ان اسعارها مرتفعة جداً لدرجة ان هذه الصناعات الرديئة اثرت كلياً في منتجاتنا الوطنية الاكثر متانة وجودة نتيجة الدعايات لتلك الصناعات التي انتشرت في الشوارع العامة والاسواق.
بينما لم نجد اية دعاية لصناعاتنا الوطنية كما ان دائرة التقييس والسيطرة لابد من ان يكون لها دور فاعل ومهم من منع استيراد هذه الاجهزة الرديئة والمقلدة التي تستورد تحت اسماء الشركات العالمية.. ولابد من دعم صناعاتنا الوطنية وتشجيعها وادخالها في منافسة البضائع الاجنبية المستوردة، لتشكل حضوراً تجارياً واقتصادياً وصناعياً وانتعاشاً لمبيعاتها. بدلاً من كسادها وتوجه المواطنين لشراء المنتجات الرديئة وغير المعمرة كالصناعات الايرانية والتركية والصينية والكورية والاندونسية التي يستوردها التجار من هذه المناشء لتدني اسعارها. فيما يتم بيعها باسعار خيالية. وهذه دعوة للتجار بضرورة استيراد الاجهزة الجيدة من المناشء المعروفة وتشجيع الصناعات العراقية وعرض بيعها عن طريق الاسواق بصورة عامة والاسواق المركزية والجمعيات التعاونية لتحريك انشطتها التجارية وتفعيل دور موظفيها وادخال هذه البضائع المستوردة او الوطنية في بورصة المنافسة مع بضائع الاسواق التجارية حماية للمواطن العراقي الذي غالباً ما يقع ضحية رداءة العديد من تلك الاجهزة اللماعة والبراقة .. ولكن غير المتينة.. لانه بدعم صناعاتنا الوطنية وحمايتها من هذه السلع والمنتجات الرديئة نكون قد اسهمنا في تعزيز اقتصادنا الوطني خدمة لعراقنا الناهض الجديد.

الشركة العامة للسكك الحديد العراقية تنوي تنفيذ مشاريع بكلفة ٥ مليار دولار

بين مدير عام الشركة العامة للسكك الحديد في العراق أن الشركة تنوي تنفيذ مشاريع بتكلفة تصل الى ٥ مليارات دولار ضمن خطتها الاستثمارية لهذا العام.
واوضح أن من بين المشاريع المدرجة في الخطة مشروع القابلو الضوئي، وتراسل القاطرات باللاسلكي، وانشاء خطوط سكك حديد الحلة-السماوة وبيجي-بغداد وخط الصابونية-ربيعةوالسماوة-الغبيشية. وأضاف المدير أن الخطة تشمل ايضا مشروع الاشارات والاتصالات بين بغداد والموصل، ومشروع الاتصالات بين بغداد والقائم والاشارات والاتصالات لخط بغداد-البصرة كذلك مشروع اعادة المعامل في السماوة وبيجي والقائم وكركوك.
ومن ناحية أخرى شملت الخطة الاستثمارية مشروع اعمار جسر الفتحة وجسر الطريق في القائم واعادة تطوير ابنية المحطات في المحافظات واعمار معامل الصيانة في بغداد ومعهد السكك.

العراق يطرح مناقصات لتحديث شبكة الهواتف الثابتة

تعتزم وزارة الاتصالات طرح مناقصات لتحديث شبكة الهواتف الثابتة ولتأمين خدمات اتصالات ثابتة غير نقالة في كافة أنحاء البلاد.
وقال وزير الاتصالات محمد علي الحكيم إن مشروع نصب وتشغيل شبكات هاتفية لاسلكية لتوفير خدمة الاتصالات الثابتة سيبدأ تنفيذه قريبا ليساهم في رفع نسبة انتشار الخدمة الهاتفية في العراق لتحقق زيادة مقدارها مليون خط خلال الـ١٨ شهرا القادمة ثم زيادة سنوية مقدارها مليون خط.
وأضاف الحكيم أن الصيغة التي حددتها الوزارة لتنفيذ هذا المشروع ستكون على أساس المشاركة بين شركات القطاع الخاص والشركة العامة للاتصالات والبريد التابعة لوزارة الاتصالات.
وأوضح الوزير أن المشروع يهدف إلى نشر وتأمين خدمات الهاتف والإنترنت والفاكس الثابتة للمساكن والشركات ودوائر الدولة ويساهم برفع نسبة انتشار الخدمة الهاتفية الثابتة في العراق من النسب المتدنية الحالية التي لا تتجاوز ٤,٥٪ إلى ما لا يقل عن ٢٥٪ في غضون عشرة أعوام.
وتعاني البنية التحتية لقطاع الاتصالات في العراق من مشاكل عديدة بسبب قدم الشبكات التي تعتمد بشكل كبير على خدمة الكابلات الأرضية والافتقار إلى عمليات صيانة حقيقية مما جعلها لا تواكب التطور الكبير الذي شهده قطاع الاتصالات في العالم.
وتعرضت البنية التحتية لقطاع الاتصالات في العراق خلال العقد الماضي لتدمير كبير بسبب الحربين اللتين شنتهما الولايات المتحدة على العراق في عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ حيث تعرضت المفاصل المهمة والحيوية من هذا القطاع لأضرار كبيرة بسبب القصف الجوي الشديد.

فضيحة أخرى أيضاً!!!

تخلف الحرب حالات الفوضى في أعقابها، حيث تمضي في خضمها أكثر الأشياء غرابة من دون أن يُعار إليها أدنى إهتمام. فعلى سبيل المثال لم يكتشف أحد ما أبداً ما الذي حدث لدبابات و معدات حديثة تعود لفرقة مدرعة أميركية كاملة حينما إختفت بينما كان من المفترض إرسالها الى إيطاليا عام ١٩٤٣ أثناء الحرب العالمية الثانية، أما اليوم فقد حدث ما هو أكثر جسامة من ذلك بكثير في ضباب الصراع الذي يلف العراق، فقد تم فقدان أثر ما يصل الى حوالي ٩ مليارات دولار من عائدات النفط العراقي و التي وضعت في عهدة سلطة التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في العراق، و يرغب العراقيون في أن يتحروا حقيقة ما حدث لهذا المبلغ الهائل و الذي كان من المقرر إنفاقه من أجل إعادة بناء و إعمار بلدهم.
فقد كشفت قصة إخبارية أذاعتها هيئة الإذاعة البريطانية نهاية شهر كانون الثاني الماضي بأن مدققي حسابات الحكومة الأميركية إكتشفوا سلسلة مذهلة من الحوادث و التي تم في إطارها نقل كميات ضخمة من العملة العراقية في أرجاء البلاد بإتباع أدنى معايير المراقبة و الأمن، ففي إحدى الحالات التي يصعب تصديقها زُعم عن نقل حوالي ١,٤ مليار دولار من الأوراق النقدية العراقية، و التي يصل وزنها الى نحو ١٤ طناً بواسطة ثلاث مروحيات الى إحدى المصارف العراقية لكن لم يتم الحصول على وصل بالإيداع.. و في حادثة أخرى، تم وضع مفتاح إحدى الخزانات الحديدية، التي تحوي ما يصل الى ملايين الدولارات نقداً، في حقيبة مفتوحة داخل إحد المكاتب. و حتى إذا كانت تلك الإجراءات، التي تنطوي على حالات تهاون مذهلة قد مرت بسلام من دون حصول أية سرقات لتلك المبالغ الكبيرة من الأموال، فقد خرج مدققو الحسابات الأميركيون بأدلة واضحة تشير الى إن المقاولين العاملين في مشاريع إعادة البناء قد قدموا قوائم حساب زائفة لدفع تكاليف أعمال مختلفة، و بأن بعض مسؤولي التحالف كانوا يطالبون بدفع رشاوى تصل الى ٣٠٠,٠٠٠ دولار نقداً لمساعدة المقاولين في الفوز بالعقود.
إن تلك الأمثلة الفظيعة من عدم الأمانة و الإهمال و التي تقترب من حدود السرقة، تطعن في سمعة الكثير من المسؤولين العراقيين و أولئك التابعين لسلطة التحالف. و لسوء الحظ فالأرقام من الضخامة و الإهمال من الإثارة بحيث لا يمكن التغاضي عنها. لكن على الرغم من ذلك، فقد كان هذا على ما يبدو موقف رئيس سلطة التحالف المؤقتة السابقة بول بريمر، الذي زعم في إدعاء قائم على أسس واهية بأن مدققي الحسابات هؤلاء فشلوا في فهم الظروف التي كانت سلطة التحالف تعمل بموجبها. و من المحتمل أن يخضع بريمر و طائفة من كبار المسؤولين العاملين معه الى بعض الأسئلة المحرجة للغاية. و يبدو في النهاية من الطريقة التي تم بها إستغلال الفوضى الحاصلة لممارسة عمليات الغش و السرقة، بأن الواقع يعيدنا ثانية الى حقيقة جوهرية مفادها الندرة المطلقة لأي تخطيط قامت به الإدارة الأميركية للتعاطي مع ظروف العراق لما بعد الحرب. و يبدو بأنه لم يجر وضع أية إستراتيجيات لإدارة البلاد قبل الغزو، على الرغم من التسليم انه حالما تتم الإطاحة بالنظام السابق، عندها ستقع على عاتق سلطات الإحتلال مسؤوليات تنظيمية مرهقة.
و إذا كانت الإدارة الأميركية تزعم بأنها وضعت بالفعل خططاً لما بعد الحرب، عندها ينبغي عليها أن تفسر الأسباب التي جعلتها تسير وفق هذا الشكل المتعثر.
و قد سارعت إدارة الرئيس بوش الى إنتقاد برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي أدارته الأمم المتحدة، بشدة. و قد إنطوى ذلك البرنامج، الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩٦ على الكثير من التجاوزات؛ فقد قام النظام السابق بإستخلاص حوالي ٢١ مليار دولار، في الوقت نفسه الذي ملأ فيه مسؤولو الأمم المتحدة و رجال الأعمال الفاسدون جيوبهم بمئات الملايين من الدولارات في هيئة رشاوى و قوائم حساب مزيفة. و الآن تقف الولايات المتحدة بنفسها في موقع الإتهام، لتدفع عن نفسها القدر نفسه من إتهامات عدم الإمانة و سوء الإدارة اللذين واجهت بهما الأمم المتحدة، و ستكون الطريقة الملائمة لمعالجة الموقف هي بمتابعة تلك المزاعم الأخيرة بقوة و سرعة.
تلك الفضيحة لن تكون من النوع الذي يمكن التغطية عليه بتأخير معالجتها لفترة طويلة، و بإستعمال الكلمات المراوغة في ذلك، إن تلك الأموال المفقودة تعود للشعب العراقي، و يوماً ما حينما تتكشف الحقائق الكاملة يجب عندئذٍ إعادتها إليهم.

ترجمة : عمار أسعد
عن صحيفة آراب نيوز

البنك العربي يغلق فرعه في نيويورك

يعتزم البنك العربي، ومقره الأردن، إغلاق فرعه في نيويورك تدريجيا حيث يواجه العديد من القضايا بزعم مساندته للإرهاب عن طريق تحويل أموال إلى الانتحاريين الفلسطينيين وأسرهم.
وكان البنك المركزي الأردني، الذي يشرف على أنشطة البنك العربي في الخارج، قد أعلن القرار في بيان اواخر الاسبوع.
وأوردت وكالة الاسوشيتدبرس أن البيان لم يشر إلى القضايا المرفوعة أمام إحدى المحاكم الفيدرالية في بروكلين بواسطة مجموعة من ضحايا الهجمات الانتحارية في إسرائيل.
ويقول البيان إن قرار الإغلاق الذي اتخذ في اجتماع لمجلس إدارة البنك العربي قبل ثلاثة أيام يتماشى " واستراتيجة ورؤية المؤسسة على المديين المتوسط والطويل والتي تهدف الى تركيز أنشطته في المنطقة العربية وأوروبا".
وأضاف "مناخ العمل في الولايات المتحدة في الوقت الراهن لا يتفق واستراتيجية ورؤية البنك" ولم يكشف البيان عن أية تفاصيل. وقد رفض مسؤولو البنكين العربي والمركزي التعليق.
وأضاف البيان أنه تجرى "مناقشات جادة" مع مراقبين في نيويورك وواشنطن بشأن الإغلاق الذي أكد البيان أن تأثيره سيكون طفيفا على أنشطة البنك مشيرا إلى أن أصول البنك في نيويورك لا تتجاوز ٢٪ من جملة أصوله العالمية.
وقال محافظ البنك أمية طوكان إن الإغلاق سيتم بصورة "منظمة تتسم بالشفافية وبالتعاون مع المراقبين المعنيين في الولايات المتحدة".
يذكر أن ثلاث مجموعات من ضحايا الهجمات الانتحارية في إسرائيل وأسرهم قاموا برفع دعاوى قضائية أمام محكمة بروكلين الفدرالية ضد البنك العربي يزعمون فيها قيام البنك بتحويل أموال من المملكة العربية السعودية إلى الجماعات الفلسطينية المسلحة ومن بينها حماس والجهاد. وقد نفى البنك تلك المزاعم غير أنه لم يقدم أية تفاصيل. يذكر أن البنك العربي الذي أنشئ في القدس عام ١٩٣٠، لديه ٣٠ فرعا في الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة وأستراليا وشمال أفريقيا.

تحذير من تأثير استمرار العنف بالكويت على اقتصادها

حذر اقتصاديون من أن تجدد المواجهات بين قوى الأمن والمسلحين الإسلاميين في الكويت قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ مشاريع كبرى والتأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية.
لكنهم أكدوا أن أحداث العنف التي شهدتها الكويت الشهر الماضي سيكون لها تأثير محدود على الاقتصاد المحلي الذي يتوقع أن يشهد حالة انتعاش كبيرة في المدى المنظور.
وقال الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور إنه من المستبعد أن تتأثر سوق الأوراق المالية المحلية بالأحداث الأمنية وذلك لأن الأساس الاقتصادي المحلي قوي وصلب.
لكنه أوضح أن الهاجس الأساسي الآن هو الخوف من تأخر تنفيذ المشاريع العملاقة والتي تأخرت بما فيه الكفاية بسبب مخاوف كان يثيرها النظام العراقي السابق وبسبب بطء اتخاذ القرارات.
واعتبرت رئيسة الجمعية الاقتصادية الكويتية رولا دشتي أن الأحداث الأمنية قد تجعل الشركات الأجنبية مترددة بعض الشيء والتي تحتاجها الكويت لنقل التكنولوجيا وجلب الاستثمارات.
من ناحية أخرى بدأت لجنة برلمانية اواسط الاسبوع مناقشة مشروع الكويت وهو مشروع حكومي لتطوير حقول النفط في شمال البلاد عبر الاستعانة بالشركات الأجنبية.
وقد تأخر المشروع حوالي عشر سنوات بسبب مخاوف برلمانية من وقوع الثروة الوطنية في أياد أجنبية، لكن هذا التأخير أدى إلى رفع التكلفة من سبعة مليارات دولار إلى ١٢ مليار دولار. بحسب بوخضور.

يشار إلى أن الكويت التي تملك ١٠٪ من الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم. ستزيد قدرتها الإنتاجية إلى أربعة ملايين برميل في اليوم مع اقتراب العام ٢٠٢٠ مقابل ٢,٦ مليون برميل يوميا الآن. وقد اختارت الكويت مسبقا حوالي ٢٥ شركة أجنبية للمشروع.
وشهدت الكويت منذ العاشر من كانون الثاني مقتل أربعة من رجال الشرطة واثنين من المدنيين في أربع مواجهات بين قوى الأمن ومسلحين يشتبه في انتمائهم إلى التيار الجهادي. وقتل ثمانية من المشتبه فيهم بينهم سعوديان واعتقل ١٤ آخرون بينهم أردني